اقتصاد

توقعات بتحسن التصدير إلى العراق من معامل «الشيخ نجار»

| علي محمود سليمان

صرح مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية حازم عجان لـ«الوطن» بأن عدد المعامل المنتجة حالياً ضمن المدينة قد وصل إلى ٥٨٦ معملاً في جميع القطاعات الهندسية والكيميائية والغذائية والنسيجية، حيث تم تخصيص ٨٠ مقسماً صناعياً جديداً منذ بداية العام الجاري (٢٠١٩) حتى الشهر العاشر، ليصل العدد التراكمي للمقاسم المخصصة إلى ٣٧٦٧ مقسماً منذ تاريخ تأسيس المدينة.

ولفت عجان إلى أن الصناعيين في مدينة الشيخ نجار استبشروا خيراً بإعادة افتتاح منفذ البوكمال – القائم مع العراق، حيث إن العديد من أصحاب المعامل لديهم عقود تصديرية إلى العراق، وكانوا بانتظار إعادة فتح المنفذ، وهو ما سوف يسهم برفع مستوى الإنتاج وزياد معدلاته، وبالتالي تحسين الناتج الإجمالي لعمل المدينة الصناعية، حيث إن معامل المدينة كانت قبل الأزمة تصدر أغلبية منتجاتها إلى دول الجوار وغيرها من الدول.

مضيفاً إن النتائج الملموسة لن تظهر بشكل فوري، فهي تحتاج إلى وقت لحين استكمال كل التحضيرات للبدء بعمليات التصدير، والتي سوف تنعكس إيجاباً على الاقتصاد السوري، ورفد الخزينة العامة بالقطع الأجنبي، إذ إن السوق العراقية من أهم الأسواق التصديرية للمنتجات السورية.

وأشار عجان إلى أن المدينة قدمت مهلة للمستثمرين المخصصين في المدينة الصناعية المتأخرين في إنجاز رخص البناء والمباشرة بها إلى نهاية العام الحالي، ومنهم مستثمرون تعود رخصهم إلى العام ٢٠٠٨، وهي فرصة جيدة للصناعيين لاستكمال إجراءات الترخيص وتسديد الالتزامات المستحقة تجاه المدينة، والبدء باستثمار مقاسمهم الصناعية.

مدير هيئة الرسوم والضرائب لـ«الوطن»:

ضرائب شركات الاتصالات والمصارف والتأمين حقيقية

التهرب في وسط رجال الأعمال سببه غياب الفوترة وإدخال بضائع بطرق غير نظامية

| هناء غانم

صرّح مدير الهيئة العامة للضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين لـ«الوطن» بأن عدم تطبيق نظام الفوترة يعتبر من أبرز الأسباب التي تسهم في انتشار التهرب الضريبي في سورية، إضافة إلى موضوع الأسعار التي يتم إدخال المستوردات بها، عندما تكون أقل من الحقيقة، والتي تسهم أيضاً بالتهرب الضريبي.

وحول وجود تراكمات ضريبية كبيرة، أكد الحسين أن الحكومة قامت مؤخراً بتشكيل لجنة لمعرفة التكاليف الضريبية المتراكمة للتحقيق في أسباب التهرب، مشيراً إلى أن الحكومة جادة في محاسبة المتخلفين والمقصرين في دفع التزاماتهم الضريبية، سعياً إلى تصويب مكامن الخلل والفساد.

وحول آلية الحدّ من معضلة التهرب الضريبي التي تهتم بها الحكومة بشكل خاص حالياً، بالتوازي مع مناقشة مشروع موازنة العام ٢٠٢٠، بين الحسين أن إدخال المستوردات بقيم غير حقيقية يعتبر من المشكلات الأساسية التي يتم بحثها، بهدف الحدّ من التهرب الضريبي، إضافة إلى ضرورة استعمال نظام الفوترة، والمساهمة في تسريع تطبيق أنظمة الدفع الكتروني، ومن ثم بناء قاعدة بيانات عن المكلفين، إلى جانب تأهيل وتدريب العاملين في مجال الضرائب، ولاسيما مراقبي الدخل.

وأوضح الحسين أنه لا يمكن إعطاء رقم حقيقي عن حجم التهرب الضريبي في سورية، منوهاً بأن القسم الأكبر من الضرائب التي يدفعها كبار المكلفون حقيقية، مثل شركات الاتصالات والمصارف وشركات التأمين.. وغيرها من كبرى الشركات.

وفيما يخص قطاع رجال الأعمال، أكد أن هناك تهرباً بسبب عدم وجود فاتورة وإدخال بضائع بطرق غير نظامية.

وحول عدم تطبيق نظام الفوترة حتى الآن، بين أن الموضوع في عهدة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، على اعتبارها الجهة المعنية بتطبيق نظام الفوترة، وقد تم إرسال العديد من الكتب والمقترحات المتعلقة بأهمية تطبيق هذا النظام منذ عام ٢٠١٠، ولكن دون جدوى.

من الجدير ذكره أن الحكومة كانت قد أصدرت بالأمس قراراً يقضي بتشكيل لجنة تفتيشية من وزارة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية للبحث في أسباب التراكم الضريبي غير المنجز لكبار المكلفين في المحافظات وأسباب هذا التراكم لتتم معالجته ومحاسبة المقصرين.

وذلك ضمن خطة عمل للمرحلة المقبلة على المستويات القريبة والمتوسطة والإستراتيجية لتطوير عمل الهيئة العامة للضرائب والرسوم ومديريات المال بالمحافظات تتضمن على المستوى القريب إجراء دورات تدريبية وتوعوية للقائمين على التكليف والاستعلام الضريبي والمراقبين وضرورة إعداد نظام حوافز متطور للعاملين وتكليف فعاليات القطاع الخاص (التجارة والصناعة والسياحة) برفع مستوى الثقافة والوعي الضريبي عند الأعضاء.

> بعثنا لوزارة التموين عدة كتب حول الفوترة منذ عام ٢٠١٠ لكن دون جدوى

وبناء عليه تقرر إعداد آلية ربط مركزية بين وزارات الإدارة المحلية والتجارة الداخلية والمالية والسجل التجاري والصناعي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على أن يتولى كل مجلس مدينة أو وحدة إدارية إعداد قاعدة بيانات بالفعاليات التجارية والصناعية في منطقته.

وتم التأكيد على وضع منهجية عمل حقيقية وتأمين البنى المادية والمعلوماتية والكوادر البشرية الكفوءة التي تتسم بالنزاهة وتحمل المسؤولية العالية وتأمين التجهيزات والآليات ومستلزمات عمل مديريات المالية بالمحافظات.

العش لـ«الوطن»: لمنع التلاعب والفساد الحاصل

على خطا التأمين الصحي.. شركات لإدارة التأمين على السيارات قريباً

| عبد الهادي شباط

توقع مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش إصدار نظام يسمح بتأسيس شركات مختصة بإدارة نفقات السيارات خلال شهر تشرين الثاني القادم، وذلك على غرار شركات إدارة النفقات الطبية العاملة حالياً في قطاع التأمين الصحي، حيث سيتم طرح الموضوع على مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بذلك.

وحول أهمية تأسيس مثل هذه الشركات، بين العش أنه يسهم بضبط حالات الفساد والتلاعب الحاصل حالياً في حوادث السيارات، وعدم تضخيم قيمة أضرار الحوادث، إذ إن هذه الشركات ستوفر الكثير من المعلومات التي تشكل مؤشرات تستند عليها شركات التأمين عند إبرام العقود، وبناء عليه سيتم استبعاد التأمين على المركبات التي تعود لأشخاص ورد في سجلهم حالات تلاعب سابقة، منوهاً بأن عمل هذه الشركات سوف يخفف من إجمالي النفقات عبر عرض الحوادث على أكثر من شركة، ومنح العقود من خلال مناقصات، واختيار الشركة التي تقدم عرضاً أفضل لمعالجة الحادث المطروح، إضافة إلى أن عمل شركات إدارات نفقات السيارات يتطلب تصنيفاً لكراجات تصليح وصيانة السيارات، وهو ما يسهم في تأمين دليل عن محال الإصلاح والصيانة، والقدرة على اختيار الكراج المناسب لصيانة وإصلاح المركبات حسب نوع المركبة وطبيعة الصيانة التي تحتاجها.

وعن وجود شركات في السوق المحلية ترغب في العمل في هذا المجال، أكد المدير العام تلقي الهيئة طلبات أولية من شركات لبنانية وأردنية ترغب في تأسيس مثل هذه الشركات، وهي في طور دراسة السوق، وتنتظر نظام الترخيص للاطلاع على تفاصيله، بينما لم تتقدم حتى الآن أي شركة محلية للعمل في هذا المجال، لكنه يتوقع بعد صدور نظام العمل لهذه الشركات تلقي طلبات من شركات محلية.

ونوّه بأن سوق التأمين حقق خلال العامين الماضيين نمواً جيداً، وحقق معدلات أقساط جيدة، وهو ما يدل على حالة التعافي، وأن سوق التأمين يتحسن بالتوازي مع التحسن العام في المناخ الاقتصادي، وتحسن الظروف العامة، وأن شركات التأمين تعمل على تحديث برامج عملها، وتطوير خدماتها ومنتجاتها في السوق بما يتواءم مع متطلبات المرحلة الحالية، إذ تتجه الشركات لطرح منتجات تأمين جديدة تتلاءم مع متطلبات المرحلة الحالية، وأنه في هذا الاتجاه هناك تعاون يتم العمل عليه مع مؤسسات التمويل الصغير، مبيناً أن عدداً من الشركات أبدت رغبتها في العمل في سوق التأمين السورية وهي تطلع على حجم السوق ونشاطه لكن لم يتم الترخيص لأي شركة جديدة حتى الآن.

وعن شركات الإدارة العاملة حالياً في الحقل الطبي والتقييمات التي تجريها الهيئة لهذه الشركات، أوضح العش أن معدلات التحسن التي تحققها شركات إدارة النفقات الطبية سيكون له أثر مباشر على المؤمن لهم، ومستوى الرضا لديهم عن الخدمات التي يتلقونها، والأهم العمل على الحدّ من ظاهرة سوء الاستخدام التي عادة ما يشترك بها العديد من أطراف العملية التأمينية، وأن العديد من شركات الإدارة عملت على تحديث أنظمة العمل لديها وتطوير الكوادر العاملة وزيادة مهارات العمل لديهم، والاهتمام أكثر بزيادة التدريب والتأهيل على تنفيذ مهام العمل وفق أفضل جودة ممكنة.

ولفت إلى أن هيئة الإشراف على التأمين مهتمة بتحديث آليات عملها وتطوير معايير العمل في قطاع التأمين بما يسهم في جودة الخدمات التأمينية وتلبية متطلبات السوق المحلية.

اللقاء التشاوري الثاني للمسؤولية الاجتماعية

«وزارة العمل»: المسؤولية الاجتماعية للشركات غير مؤثرة ودون الطموح

تجار: نتمنى من الحكومة استقرار التشريعات ومعرفة السكة التي سوف نسير عليها

| وفاء جديد

نظمت غرفة تجارة دمشق اللقاء التشاوري الثاني للمسؤولية الاجتماعية للشركات أمس، وذلك تحت رعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمة قادري بالتعاون مع جمعية العلوم الاقتصادية، إذ بين معاون وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ياسر الأحمد أن هناك بعض الجهود الفردية لبعض منظمات الأعمال وخاصة الشركات التي وعت لمسؤوليتها الاجتماعية، لكنها ما زالت غير مؤثرة ودون الطموح المطلوب، لافتاً إلى أن العوامل التي أدت إلى قصور دور الشركات في التنمية الاجتماعية تتمثل بعدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم منظمات الأعمال، فضلاً عن أن معظم جهودهم في هذا المجال غير منظمة.

وأشار إلى أن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات بحاجة إلى أن تأخذ شكلاً تنظيمياً ومؤسسياً له خطة وأهداف بدلاً من أن تكون جهوداً عشوائية ومتفرقة تنحصر في أعمال خيرية وغير تنموية، مرتبطة بتقديم بعض الخدمات للفئات الهشة من دون التطرق لمشروعات تنموية تحسن المستوى المعيشي، لافتاً إلى عدم وجود بيئة تشريعية محفزة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، آملاً الوصول إلى وضع أطر تنظيمية تساعد في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات الأعمال.

وأكد ترحيب الوزارة بالشركاء من القطاع الخاص للقيام ببرامج تنبثق عن المسؤولية الاجتماعية من أجل توحيد الجهود، ووضع أسس سليمة لهذا النوع من البرامج التي تؤطر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات رجال الأعمال.

من جانبه، بين عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية زهير تغلبي أن قيام الشركات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد على التزامها بثلاثة معايير تتمثل في الاحترام والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، ودعم المجتمع ومساندته، وحماية البيئة، لافتاً إلى أن هذا اللقاء جاء كمساهمة لإبراز أهمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ودوره في المساهمة الإيجابية في تلافي آثار الحرب على سورية في مختلف المستويات، فيما يتعلق بخدمة المجتمع المحلي والمساهمة بخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين سبل العيش، ودعم مشاريع رواد الأعمال الشباب وغيرها.

> توصيات بتأسيس مجلس تشاوري ومنح الشركات إعفاءات ضريبية

لا عشوائية!

بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد أنه خلال الحرب على سورية كان من اللافت المساهمات التي قدمها رجال الأعمال، وكذلك قبل فترة الأزمة.

وتابع بالقول: لدينا مجتمع منظم جداً لجهة الجمعيات، وليس لدينا عشوائية فيها، بل على العكس، نلاحظ أن هناك تنظيماً كبيراً، سواء في دور الأيتام والجمعيات فالمجتمع ينظم نفسه بنفسه، نحن اليوم بحاجة بعض التشريعات الناظمة لقوننة هذه النشاطات، لكننا نعتز بدور مجتمعنا الأهلي عبر التاريخ.

إلى ذلك، بين مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي أن القطاع الخاص السوري يسهم في ثلثي الناتج المحلي الإجمالي السوري، لافتاً إلى أن ٩٧ بالمئة من القطاع الخاص السوري هو من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، و٣ بالمئة هي شركات كبيرة.

وأضاف: نتيجة الأزمة التي مرت بها سورية أصبح هناك تراجع واضح في أغلب القطاعات الاقتصادية، ومعدلات نمو الناتج المحلي، لكن اليوم معدلات نمو الناتج المحلي تتحسن، وهذا يعني أن القطاع الخاص يمر بمرحلة انتعاش أو تعاف، وللمسؤولية الاجتماعية دورها الكبير.

وأوضح أن كل ما تقوم به الشركات من وجهة نظر قانونية تكون مجبرة على القيام به، سواء لعمالها أو مجتمعها لايندرج ضمن المسؤولية الاجتماعية.

ولفت إلى أهمية ضمان استدامة مشاريع المسؤولية الاجتماعية، والذي يفترض أن يتم ضمن إستراتيجية معينة ليكون هناك أساس لهذه الاستدامة.

واقترح لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل أكبر أن ينبثق عن الملتقى توصيات ترفع إلى رئاسة مجلس الوزراء عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تفترض أن تكون هناك إستراتيجية وطنية للمسؤولية الاجتماعية، وأن يتم إشراك جميع المؤسسات الخاصة بحيث لا تكون المسؤولية الاجتماعية حكراً على الشركات الكبرى أو المصارف، مشيراً إلى المحفزات لدعم المسؤولية الاجتماعية والتي تتمثل باعتماد نقاط إضافية من الحكومة للشركات التي لديها برامج اجتماعية عند اعتماد المناقصات والمشتريات الحكومية، إلى جانب استخدام أسلوب النقاط للشركات كأحد أسس ترفيع الدرجات في غرف التجارة والصناعة والزراعة، فضلاً عن منح الشركات الخاصة إعفاءات ضريبية من ناحية ضريبة الدخل.

بدوره، بيّن خازن غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أنه ليس هناك خط واضح لمعايير العمل، كي نستطيع أن نوجه جهودنا باتجاه العمل الاجتماعي، فهناك دائماً مشكلات في أعمالنا، مضيفاً: «ما نتمناه من الحكومة موضوع بسيط جداً وهو استقرار التشريعات، ومعرفة السكة التي سوف نسير عليها»، ولفت إلى أن قطاع الأعمال له دور اجتماعي كبير جداً ولولا هذا الدور لكان واقعنا سيئاً جداً.

توصيات

خرج الملتقى بمجموعة من التوصيات تمثلت في التوثيق لأعمال المسؤولية الاجتماعية تاريخياً في سورية قديماً وحديثاً، وإقامة مجلس تشاوري ينظم المسؤولية الاجتماعية ويقيم أثرها بشكل منهجي وضمن معايير الأيزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية الاجتماعية، وان ينبثق عن الملتقى مجلس مشترك لتنظيم ووضع الإستراتيجية الوطنية، وتقييم الأثر المجتمعي للمسؤولية الاجتماعية، والتمييز بين العلاقات العامة في الشركات للترويج عن أنشطتها وبين أساسيات المسؤولية الاجتماعية ذات الأبعاد التنموية المستدامة، وأن يتم تخصيص قسم خاص أو شخص مسؤول ومتفرغ مؤهل لكل شركة من أجل المسؤولية الاجتماعية.

كما أوصى بالتطوير الأكاديمي للمسؤولية الاجتماعية ضمن الجامعات، ومواءمة المسؤولية الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة، ومنح الشركات والمؤسسات الخاصة عند قيامها بمسؤولية اجتماعية إعفاءات من الضرائب وتسهيلات لإبعاد الصعوبات المتعددة لتقوم بعملها الناجح بالمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى العديد من التوصيات الأخرى.

بنك البركة سورية أفضل مصرف في مبادرة التنمية المستدامة على مستوى الشرق الأوسط

بناء على تقييم للنتائج التي تم تحقيقها خلال عام ٢٠١٩ على صعيد المساهمات المجتمعية والتنمية المستدامة، فاز بنك البركة سورية بجائزة أفضل مصرف في مجال مبادرة التنمية المستدامة على مستوى الشرق الأوسط، وقد تسلمها الرئيس التنفيذي للبنك محمد عبد الله حلبي خلال حفل توزيع جوائز المال والأعمال الإسلامية الذي أقيم بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ٢٠١٩ في فندق الريتز بمدينة دبي بحضور عدد كبير من قادة وخبراء صناعة الصيرفة والتمويل الإسلاميين من مختلف أنحاء العالم.

وبهذه المناسبة عبر حلبي عن تقديره لمؤسسة CPI Financial لاعتمادها معايير عالمية للتقييم وشفافية النتائج واستطرد قائلاً: «حصولنا على هذه الجائزة على مستوى الشرق الأوسط وذلك ضمن قائمة من الفعاليات المالية العالمية التي تم اختصارها في التصفيات النهائية إلى ثلاثة بنوك هي بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بالإضافة لبنك البركة سورية، يؤكد دور وفعالية المشاريع والمبادرات التي يقوم بها بنك البركة سورية التي تستهدف تلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع من خلال برنامجنا للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، واستطرد قائلاً: تميزنا من خلال فريق عمل لديه المعرفة والالتزام والشغف الكبير لتأكيد ريادة بنك البركة بالإضافة لدعم كبير من مجلس الإدارة وتفاعل إيجابي من المجتمع الذي نفخر بالانتماء إليه.

يذكر أن بنك البركة ترشح للمنافسة على الجائزة لتنفيذه مبادرة تكوين لدعم رياديي الأعمال.